السنة الثالثة والعشرون ملحق 2 العدد 85 / شهر حزيران / السنة 2025
https://doi.org/10.31272/ijes.v23i85.1352

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Economic diversification strategies in Iraq and their role in achieving sustainable economic development

استراتيجيات التنويع الاقتصادي في العراق ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

م. د. منار صالح حمد
Dr. Manar Saleh Hamad
Manar_saleh@tu.edu.iq
كلية الزراعة/ جامعة تكريت

د. جاسم نصيف جاسم
Dr. Jasim Nasif Jasim
jasim.nasif88@gmail.com
مديرية زراعة ديالى - محافظة ديالى

Abstract

This research aims to examine economic diversification strategies in Iraq and analyze their role in achieving sustainable economic development. Iraq's economy heavily depends on the oil sector as the primary source of revenue, making it vulnerable to global oil price fluctuations and economic crises. Data show that while the real GDP followed an upward trend between 2014 and 2022, the contribution of other economic sectors to GDP did not significantly change. The mining and quarrying sector remained the largest contributor, accounting for 52.61% of GDP in 2014 and increasing to 61% in 2022. In contrast, the banking and insurance sector had a very limited contribution, decreasing from 0.99% in 2014 to 0.53% in 2022.Iraq's rentier economy, with its heavy reliance on oil revenues and weak productive sectors, remains highly exposed to external shocks. Therefore, the study recommends rehabilitating the productive sectors—particularly agriculture, industry, and tourism—along with all related supporting sectors. One of the most critical aspects of this process is developing a solid infrastructure base, which is essential for the success of any economic initiative. The study also encourages forming partnerships with foreign institutions and learning from the successful experiences of other countries in economic diversification.

Keywords: economic diversification, economic growth, sustainable development

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة استراتيجيات التنويع الاقتصادي في العراق ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، في ظل الاعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية. أظهرت البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة اتخذ مسارًا تصاعديًا خلال الفترة (2014–2022)، إلا أن مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه لم تشهد تغيرًا جوهريًا. فقد حافظ قطاع التعدين والمقالع على كونه المساهم الأكبر، حيث تراوحت مساهمته بين 52.61% في عام 2014

و61% في عام 2022، بينما بقيت مساهمة قطاع البنوك والتأمين ضعيفة جدًا، إذ انخفضت من 0.99% إلى 0.53% خلال نفس الفترة. ويُعد الاقتصاد العراقي اقتصادًا ريعيًا يعتمد بشكل كبير على النفط، مع ضعف واضح في مساهمة القطاعات الإنتاجية، مما يجعله هشًا أمام الصدمات الخارجية. وعليه، يوصي البحث بإعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية، لاسيما الزراعة، الصناعة، والسياحة، وتعزيز البنية التحتية عبر شراكات مع مؤسسات أجنبية، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي. للناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة

المقدمة

ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، الذي يشكل أكثر من 90% من إيرادات الدولة. وهذا الاعتماد المفرط على مورد واحد يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية (الشبيبي،2007: 7) ، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأن تنويع الاقتصاد العراقي اصبح ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .(جاسم وعبدالزهرة،219: 223) يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين والمهتمين، خاصة اصحاب القرار الاقتصادي والسياسي كما ويعد التنويع الاقتصادي من أهم أسس التنمية المستدامة، وينصرف نحو دراسة امكانيات تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد في نشاطها الاقتصادي، من هذا المنطلق يأتي البحث لتسليط الضوء على امكانية التنويع الاقتصادي في العراق والفرص المتاحة والاستفادة منها.

مشكلة البحث : تُعاني الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل وحيد، مثل النفط في حالة العراق، من مخاطر كبيرة تتمثل في التقلبات الاقتصادية وضعف القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وعلى الرغم من أن العراق يمتلك ثروة نفطية كبيرة، إلا أن الاعتماد المفرط على النفط كأحد أهم مصادر الدخل القومي يعرض الاقتصاد العراقي لتحديات كبيرة، مثل التقلبات في أسعار النفط العالمية، وضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعدم تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة. لذلك تبرز الحاجة لمعرفة الاستراتيجيات الفعالة للتنويع الاقتصادي، بما يعزز من قدرته على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ويقلل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي. للدخل. ومن هنا، يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل التالي:ما هي استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق؟

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من الأهمية الكبرى للتنويع الاقتصادي ولما له تأثير ومساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويأتي البحث في ظل الحاجة الملحة لإيجاد حلول لمعضلة الاعتماد على النفط في العراق، حيث يمكن أن يساهم التنوع الاقتصادي في تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، كما يساهم البحث في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة باقتصادات الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية.

أهداف البحث : يهدف البحث إلى دراسة استراتيجيات التنويع الاقتصادي في العراق وتحليل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. أذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على قطاع النفط كمصدر رئيسي. للإيرادات، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية. لذلك، يهدف البحث إلى استكشاف سبل تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات، مما يساهم في تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن تلخيص أهداف البحث بما يلي:

أ. تحليل الوضع الاقتصادي الحالي في العراق وتحديد مدى الاعتماد على النفط.

ب. تحديد التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي في العراق.

ت. استعراض تجارب دولية ناجحة في التنويع الاقتصادي والاستفادة منها في السياق العراقي.

ث. اقتراح استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها " إن اعتماد العراق على استراتيجية تنويع الاقتصاد، من خلال تقليل الاعتماد المفرط على العوائد النفطية وتعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة، والصناعة، والسياحة، والخدمات، يسهم بشكل فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد. ويفترض البحث أن العراق، ورغم تبنيه لعدد من السياسات التنموية بعد عام 2003، لا يزال يواجه تحديات هيكلية ومؤسسية تعيق فعالية تلك الاستراتيجيات، مما يتطلب إعادة تقييم وتصميم السياسات التنموية بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد المستدام.

حدود البحث الزمانية والمكانية :

أ. **الحدود المكانية:** يقتصر النطاق المكاني للبحث على جمهورية العراق، مع التركيز على تجارب تحليل السياسات الاقتصادية الوطنية وأداء القطاعات غير النفطية في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

ب. **الحدود الزمانية:** تمتد الحدود الزمانية لهذا البحث من عام 2014 إلى عام 2023"، وهي فترة التي شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية ومحاولات الإصلاح وتنويع مصادر الدخل.

الفصل الاول : التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

التنويع الاقتصادي : يعرف التنويع الاقتصادي على أنه " تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات أخرى مولدة للدخل بما يؤدي إلى تخفيض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الأساسي في الاقتصاد، فهذه العملية ستؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة وتوفر فرص عمل أكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو في المدى الطويل" (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22)، فيرى الاقتصاديون أن العملية الأكثر ارتباطًا بهذا الهدف السياسي للتنويع الاقتصادي هي التحول الهيكلي الذي يتسم بارتفاع الإنتاجية، والنمو المستدام، والتنمية الأوسع نطاقًا. فالتحول الهيكلي هو الذي يسهل تنويع مصادر الإنتاج والعمالة والتجارة الدولية والإيرادات والنفقات من خلال أبعاد مختلف، وينطوي التحوّل الهيكلي على انتقال الموارد الإنتاجية لبلد ما من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة مثل الزراعة الأولية إلى أنشطة ذات إنتاجية أعلى في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات، يتجلى ذلك في انخفاض حصة الزراعة في الإنتاج والعمالة، وتحوّل العمال من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية المتوسطة العالية، وزيادة الكفاءة والإنتاجية. النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية في الناتج الاقتصادي التي تقاس عادةً بزيادة الناتج المحلي الإجمالي(usman & landry, 2021, p. 6).مما سبق يمكن أن نقول أن التنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى التقليل من الاعتماد على إيرادات المورد الواحد، وبالتالي تنويع مصادر الدخل، زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، تنويع الصادرات غير النفطية، توفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية. هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تجعل الدول تتجه نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي بهدف تحقيق أكبر عدد لمصادر لدخل الرئيسية في اقتصادها من أهمها نذكر: (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23_22)

- **تقليل المخاطر الاستثمارية**: يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل لمخاطر الاستثمارية.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات**: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى تقليص إمكانيات الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري**: يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية**: إذ يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي**: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من لمنتجات إلى تذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- **توليد فرص العمل**: ذلك أن التنويع يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية ويقلص من معدلات البطالة.
- **زيادة القيمة المضافة**: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر.

إن الهدف من تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي هو محاولة إشراك جميع القطاعات الإنتاجية في دورة الاقتصاد، وتقليل الاعتماد لكبير على قطاع واحد في تكوين القيمة المضافة في الاقتصاد، ولذلك فهناك العديد من المؤشرات التي تساعد قراءتها على الكشف على مستوى التنوع في اقتصاد ما، ومن بينها نذكر ما يلي: (عز الدين و بقة، 2023، صفحة 100)

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي** : كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن.
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي**، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.
- **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- **تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع**: ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز من تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- **مقاييس الإنتاجية**: حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.
- **نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي**: حيث أن سيطرة القطاع العام على النسبة من الناتج المحلي هو مؤشر على أن الاقتصاد عبارة عن اقتصاد ريعي، ومتركز في قطاع الموارد الطبيعية بشكل كبير، وعليه فان ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي يعبر عن تشعب العمليات الإنتاجية وتنوعها خارج قطاع الموارد الطبيعية. (يعقوبي، 2020، صفحة 322).

استراتيجيات التنوع الاقتصادي في العراق (Shaaibith,etal,2024:147)

1. **تنمية القطاع الزراعي**
   - **تحسين البنية التحتية** :تطوير البنية التحتية الزراعية مثل الري والصرف الصحي.
   - **دعم المزارعين** :تقديم القروض الميسرة والتدريب على التقنيات الحديثة.
   - **تطوير الصناعات الغذائية** :تشجيع إنشاء مصانع تعتمد على المنتجات الزراعية المحلية.
2. **تنمية القطاع الصناعي**
   - **تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة**: تقديم الدعم المالي والفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
   - **تطوير الصناعات التحويلية** :التركيز على الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية.
   - **جذب الاستثمارات الصناعية** :إنشاء مناطق صناعية مجهزة ببنية تحتية متكاملة.
3. **تنمية القطاع السياحي**
   - **تطوير البنية التحتية السياحية** :بناء الفنادق والمنتجعات وتطوير وسائل النقل.
   - **ترويج السياحة الثقافية والدينية** :الاستفادة من المواقع الأثرية والدينية في العراق.

- **تحسين الخدمات السياحية** :تدريب الكوادر العاملة في القطاع السياحي.

4. **تنمية القطاع المالي والمصرفي**

- **تعزيز الشمول المالي** :تشجيع استخدام الخدمات المالية من خلال البنوك والتكنولوجيا المالية.
- **تحسين البيئة الاستثمارية** :تبسيط الإجراءات وتوفير الحوافز للاستثمارات.
- **تطوير أسواق المال** :تعزيز أسواق الأوراق المالية وجذب المستثمرين.

5. **تنمية القطاع التكنولوجي والابتكار**

- **دعم البحث والتطوير** :تمويل المشاريع البحثية وتشجيع الابتكار.
- **تعزيز التعليم التقني** :تطوير المناهج التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل.
- **تشجيع ريادة الأعمال** :تقديم الدعم للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

التنمية المستدامة : من أبرز المفاهيم التي تبلورت خلال العقود الأخيرة، وهو يشير إلى التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وأصبحت التنمية المستدامة أمراً حيوياً لتحقيق مستقبل آمن، وهي تمتلك إطارًا شاملاً يتمثل في نموذج الاستدامة (البيئي، الاجتماعي، والاقتصادي)، لذلك تحتاج إلى رؤية شاملة لتحقيقها، وفيها تحديات كبيرة لكل اقتصاد معاصر.وارتبط مفهوم التنمية المستدامة بتعريفات ومعاني مختلفة، وأصبح مصطلحاً شائعاً في خطابات التنمية. والمعنى الأكثر شيوعًا للمفهوم هو الذي اقترحه تقرير لجنة برونتلاند حيث يعرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي، دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة "، و تتطلب هذه التنمية تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، عن طريق آليات يمكن من خلالها للمجتمع أن يتفاعل مع البيئة دون إتلاف الموارد، والحفاظ عليها للمستقبل.(Al-Jawari,etal,2024:1046) وبالتالي، فهي نموذج تنموي، ومفهوم يدعو إلى تحسين حياة الإنسان دون الإضرار بالنظم البيئية والذي يمكن أن يؤدي إلى مشكلات مثل تغير المناخ وانقراض الأنواع، وتهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وضمان الحياة المريحة للجميع (Mahmoud & Al-Sabbagh, 2022 :25)

دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (Faisal, 2023, pp. 12-18)

1. **الاستقرار الاقتصادي** :تقليل الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد أقل عرضة للتقلبات العالمية.
2. **التنمية الاجتماعية** :توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.
3. **حماية البيئة** :تشجيع الصناعات الخضراء والزراعة المستدامة.
4. **تعزيز القدرة التنافسية** :تنويع الاقتصاد يعزز القدرة التنافسية للعراق في الأسواق العالمي

واقع التنوع الاقتصادي في العراق (Al-Taie, 2021, pp. 18-21): التنويع الاقتصادي في العراق يعد تحدياً كبيراً بسبب الاعتماد الشديد على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تشكل حوالي 90% من إيرادات الدولة، مما يجعله اقتصاداً أحادي الجانب وضعيفاً أمام التقلبات في أسعار النفط العالمية. ومع ذلك، هناك جهود ومبادرات لتنويع الاقتصاد، رغم أنها لا تزال في مراحلها الأولية. فيما يلي بعض الجوانب المتعلقة بواقع التنويع الاقتصادي في العراق:

1. الاعتماد على النفط:يشكل النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي، حيث يمثل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وهذا الاعتماد يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يزيد من الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل.

2. القطاعات الواعدة للتنويع:

أ- **الزراعة**: يمتلك العراق إمكانات زراعية كبيرة بسبب توفر الأراضي الخصبة والمياه، لكن القطاع الزراعي يعاني من نقص الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة.

ب- **الصناعة**: يمكن للعراق تطوير قطاع صناعي يعتمد على الموارد المحلية، مثل الصناعات البتروكيماوية والصناعات التحويلية.

ج- **السياحة**: يمتلك العراق تراثًا تاريخيًا وثقافيًا غنيًا يمكن استغلاله لجذب السياح، لكن الأوضاع الأمنية والسياسية تشكل عائقًا أمام تنمية هذا القطاع.

د- **الطاقة المتجددة**: يمكن للعراق الاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتوليد الكهرباء وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

3. التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي:

أ-**الفساد الإداري والمالي**: يعاني العراق من مستويات عالية من الفساد، مما يعيق تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى ويقلل من جذب الاستثمارات الأجنبية.

ب- **ضعف البنية التحتية**: البنية التحتية في العراق تعاني من الإهمال بسبب الحروب والعقوبات الدولية، مما يعيق تنمية القطاعات غير النفطية.

ج- **عدم الاستقرار السياسي والأمني**: يؤثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على قدرة العراق على جذب الاستثمارات الخارجية وتنفيذ مشاريع تنموية.

د-**نقص الخبرات والتكنولوجيا:** يحتاج العراق إلى نقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب الكوادر البشرية لتنمية القطاعات غير النفطية.

4- الجهود الحكومية: أطلقت الحكومة العراقية خططاً واستراتيجيات لتنويع الاقتصاد، مثل "الرؤية الاقتصادية 2030"، والتي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز القطاعات الأخرى. بالإضافة الى هناك محاولات لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إصلاحات تشريعية ومالية.

5- دور القطاع الخاص: يعتبر تعزيز دور القطاع الخاص أحد الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تنمية القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والخدمات. ومع ذلك، لا يزال القطاع الخاص في العراق يعاني من ضعف الدعم الحكومي ومنافسة القطاع العام.

6. التعاون الدولي: يمكن للعراق الاستفادة من التعاون الدولي في نقل التكنولوجيا والخبرات، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة الحديثة وهناك فرص للتعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية لتنفيذ مشاريع تنموية.

واقع الاقتصاد العراقي خلال المدة [2014 – 2022]: مر الاقتصاد العراقي بتحديات كبيرة أثرت بشكل مباشر على نموه واستقراره حيث كان لهذه السنوات طابع خاص تميز باضطرابات أمنية وأزمات اقتصادية وتقلبات حادة في أسعار النفط الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي. ففي عام 2014، تعرض العراق لهزة كبيرة مع سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من البلاد، مما أدى إلى انهيار في البنية التحتية وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإنفاق العسكري على حساب القطاعات الإنتاجية. وفي عامي 2015-2016، شهدت أسعار النفط العالمية انخفاضاً حادًا مما أثر سلبًا على الإيرادات الحكومية وعمّق العجز المالي. وبعد 2017 ومع تحرير الأراضي من تنظيم داعش الارهابي، بدأت الحكومة العراقية جهود إعادة الإعمار وتحفيز الاقتصاد إذ شهدت بعض القطاعات الخدمية تحسنًا نسبيًا نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وعودة النشاط التجاري وفي عام 2020 واجه العراق أزمة مزدوجة تمثلت في جائحة كورونا والانهيار الحاد في أسعار النفط، مما أدى إلى ركود اقتصادي تمثل بانخفاض النشاط التجاري، وزيادة البطالة وبعد عام 2021 بدأت أسعار النفط بالانتعاش مما ساعد على تحقيق استقرار نسبي لكنه لم يكن كافيًا لإحداث تحول جذري في الاقتصاد بسبب استمرار الاعتماد على القطاع النفطي وتراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى.

مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق (Awad,etal,2023: 93)

التنويع في النشاطات الإنتاجية: يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وأن تحليل نمو الناتج وهيكلة القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة التنويع الاقتصادي ومعالجتها. يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج مقيماً بالأسعار الثابتة لتسعة

قطاعات وهي: الزراعة وصيد الأسماك، التعدين والمقالع، الصناعة التحويلية، تجهيز الكهرباء وتجهيز المياه، البناء والتشييد، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق، المال والتامين وخدمات العقارية، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

الفصل الثاني: واقع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2014 – 2022):

ان **قطاع الزراعة** شهد تذبذبًا في مساهمته، حيث انخفضت من 4.8% في 2014 إلى 3.18% في 2022. وبنسبة تغير بلغت (1.62-) ويعود هذا التراجع الحاد نتيجة تضرر الأراضي الزراعية بفعل النزاعات المسلحة، خاصة مع سيطرة داعش على مناطق واسعة في شمال وغرب العراق، مما أدى إلى نزوح الفلاحين وتوقف الإنتاج والجفاف وتغيرات المناخ التي أثرت على وفرة المياه، مما زاد من تحديات القطاع الزراعي. ضعف الدعم الحكومي لهذا القطاع مقارنة بالنفط، مما جعل الاستثمار فيه محدودًا، **ويُعتبر التعدين والمقالع** المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت مساهمته بين 52.61% في 2014 و 61% في 2022. ويعزى الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط عالميًا وان هذا الارتفاع يتماشى مع ارتفاع أسعار النفط بعد جائحة كورونا وزيادة الطلب العالمي، ان **قطاع الصناعات التحولية** لم يشهد تطورًا كبيرًا، حيث بقيت مساهمته بين 1.15% في عام 2014 - 1.24% في عام 2022 وهو ما يعكس ضعف التصنيع المحلي كون التركيز على الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط وإهمال التصنيع ادى الى تضرر المصانع والبنية التحتية خلال الحروب والصراعات وغياب الاستثمار الجاد في هذا القطاع نتيجة ضعف التشريعات والحوافز الاقتصادية، وتظهر نسب المساهمة **لقطاع تجهيز الكهرباء** خلال عام 2014 اعلى نسبة والتي بلغت (1.17) وهذا يعود الى الاستقرار النسبي قبل عام 2014 وبعدها بدأت النسبة في الانخفاض خلال المدة البحث وبلغت في عام 2022 (0.65) وبنسبة تغير (0.52-) ويعود السبب الى الاوضاع الامنية والسياسية الصعبة التي مر بها البلد والتي اثرت على الاستثمارات وصيانة البنية التحتية اضافة الى زياد الطلب على الكهرباء نتيجة زيادة النمو السكاني والاقتصادي، كما **وشهد قطاع البناء والتشييد** تقلبات كبيرة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام انخفضت مساهمة القطاع من 8.13% في عام 2014 إلى 2.57% في عام 2022. والذي يعكس هذا التراجع الكبير التحديات المستمرة التي يواجهها القطاع بما في ذلك نقص الاستثمارات وضعف البنية التحتية، كما تبين نسب مساهمة **قطاع النقل والمواصلات** في الناتج المحلي الإجمالي للعراق تقلبات ملحوظة خلال الفترة من 2014 إلى 2022. في عام 2014 بلغت نسبة المساهمة 7.51%، وفي عام 2022 بلغت (7.20) وبنسبة تغير (0.31-) وخلال فترة وان هذه التقلبات نتيجة زيادة الطلب على خدمات النقل خلال فترة الجائحة حيث كانت هناك حاجة ماسة لنقل البضائع والخدمات، بينما شهد **قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق** انخفاض نسبة المساهمة من (8.29) في عام 2014 الى (7.20) في عام 2022 وبنسبة تغير ((1.09-) يعود هذا الانخفاض للأوضاع الأمنية والركود الاقتصادي ، وان قطاع **البنوك والتأمين** ضعيف جدًا إذ بلغت نسبة مساهمته 0.99% في 2014 وانخفضت إلى 0.53% في 2022. السبب الرئيسي هو ضعف الثقة في القطاع المصرفي العراقي، واعتماد الناس على التعاملات النقدية بدلًا من المصارف وعدم تطوير القطاع المصرفي وغياب الشمول المالي يؤدي إلى ضعف مساهمته في الاقتصاد. **وأخيراً ان قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية** حيث حافظ هذا القطاع على مساهمة مستقرة، مما يعكس دور الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية في الاقتصاد وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات الحكومية يأتي في المركز الثاني في الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع التعدين والمقالع. ويكتسب قطاع الخدمات أهمية عالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

الجدول (1) مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (2014 – 2022)

ت	القطاعات الإنتاجية	2014	2022	نسبة التغير %
1	الزراعة والغابات والصيد والأسماك	4.8	3.18	-1.62
2	التعدين والمقالع	52.61	61	8.39
3	الصناعة التحويلية	1.15	1.24	0.09
4	تجهيز الكهرباء وتجهيز المياه	1.17	0.65	-0.52
5	البناء والتشييد	8.13	2.57	-5.56
6	النقل والمواصلات والخزن	7.51	7.20	-0.31
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	8.29	7.20	-1.09
8	البنوك والتأمين	0.99	0.53	-0.46
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	10.90	10.68	-0.22

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي للسنوات 2014 - 2022، وزارة التخطيط، بغداد، العراق.

النشاطات الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعامين (2022 – 2023)

1. نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك : سجّلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2023 بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة (28.9%) ليسجّل ما مقدار (6,502.7) مليار دينار مقابل (5,046.2) مليار دينار عام2022، نتيجة ارتفاع الانتاج الزراعي، سجّل إنتاج الحنطة ارتفاعاً بنسبة (53.6%)، بالرغم من انخفاض إنتاج الشعير بنسبة (26.7 %) قياساً بعام 2022. ان دخل بعض المزارعين زاد في عام2023 مقارنة بالعام2022، نتيجة هطول الامطار بنسبة اعلى من التقديرات الأولية، مما أدّى لتحسن معدلات المحاصيل، من جانب آخر، كان هناك ارتفاع في المساحة المزروعة لكلا المحصولين بنسبة (9.9 %) قياساً بعام 2022 وكان له الأثر الواضح في ارتفاع الانتاج الزراعي عام2023. وكذلك ارتفع متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة بنسبة (36.6%) ليسجّل (504.5) كغم/دونم عام 2023 مقابل (369.3) كغم/دونم 2022، مما أثر ايجاباً في حجم إنتاجه. في حين انخفض متوسط غلة الدونم لمحصول الشعير ليبلغ (62.6) كغم/دونم عام2022 مقابل (45.2) كغم/دونم عام2023، بنسبة انخفاض بلغت (27.8%)، كما مبيّن في جدول (2).

جدول (2) الانتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق عامي2022-2023

		الحنطة	الشعير	المجموع
المساحة المزروعة 1000 دونم	2022*	7,487	2,309	9,796
	2023*	8,420	2,344	10,764
	التغير%	12.5	1.5	9.9
الإنتاج 1000 طن	2022*	2,765	144.5	2,910
	2023*	4,248	106	4,354
	التغير%	53.6	26.6-	49.7
متوسط غلة الدونم الواحد (دونم/كغم)	2022*	369.3	62.6	431.9
	2023*	504.5	45.2	549.7
	التغير%	36.6	27.8-	27.3

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً).

-*عدا اقليم كردستان وبعض القرى في محافظة نينوى، كركوك، ديالى، الانبار وصلاح الدين.

2. نشاط قطاع التعدين والمقالع: سجّلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2023 بالأسعار الثابتة انخفاض بنسبة (7.6%) ليسجل ما مقدار (120,217.4) مليار دينار مقابل (130,128.9) مليار دينار عام 2022 ويعزى ذلك بالدرجة الاساس إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (7.7%) للعام 2023 ليسجّل ما مقدار (119,429.4) مليار دينار مقابل (129,424.6) مليار دينار عام 2022 ،نتيجة انخفاض كميات الانتاج المقرر في إطار اتفاق أوبك+، بينما يشكل التوسع المالي الكبير للبلاد في قانون الموازنة لثلاث سنوات مخاطر على المدى المتوسط، في حين سجّلت من التعدين الانواع الاخرى ارتفاعاً بنسبة (11.9 %) قياساً بالعام السابق ،أمّا على صعيد نسبة مساهمة هذا القطاع فإنه يحتل المرتبة الأولى بنسب

المساهمة لتبلغ (57.7%) من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساس على النفط الخام.

جدول (3) الكميات المنتجة ومُعدّل سعر البرميل والمُعدّل اليومي لتصدير النفط عامي2022-2023

	كمية النفط الخام المنتج* (مليون برميل)	معدل سعر البرميل** (دولار)	المعدل اليومي للتصدير** (مليون برميل)
2022	1628.7	95.0	2.99
2023	1502.9	78.5	2.85
نسبة التغير%	-7.7	-17.4	-4.7

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً).
****البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.**

3. نشاط الصناعة التحويلية: شهدت الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة لهذا القطاع ارتفاعاً بنسبة (10.9 %) قياساً بالعام السابق لتسجّل (4,341.6) مليار دينار عام 2023 مقابل (3,916.3) مليار دينار عام 2022 يعود سبب ارتفاع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي إلى ارتفاع الناتج في الشركة العامة للإسمنت العراقية بنسبة (17.6%) وارتفاع صناعة الاغذية والملابس والخشب وغيرها أمّا فيما يخص صناعات الاسمنت ارتفعت كميات الانتاج المتحقق للإسمنت الاعتيادي خلال العام بنسبة (16.4%) وارتفعت كميات انتاج سمنت المقاوم بنسبة (16.7%) على التوالي. في حين شهدت كميات السماد ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (18.6%) لتبلغ (197) ألف طن مقابل (166) ألف طن في عام 2022.

جدول (4) كميات الإسمنت المُنتَجة عامي 2022-2023

اسم المادة	2022	2023	نسبة التغير %
سمنت عادي	3,645,906.5	4,242,4750	16.4
سمنت مقاوم	4,478,844.3	5,228,073	16.7
الأسمدة النيتروجينية (اليوريا)	165,886.0	196,706	18.6

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن- قسم الإحصاء والتخطيط

4. نشاط الكهرباء والماء: أن إنتاج الطاقة الكهربائية ارتفع بنسبة (12.6%) مقابل انخفاض الطلب عليها بنسبة (16.5%) الامر الذي أدّى إلى انخفاض العجز في الطاقة الكهربائية من (11,533) ميكا واطعام 2022 إلى (5,244) ميكا واط عام 2023، وبنسبة بلغت (55.8%) جدول (5).

جدول (5) مُعدّل الانتاج والطلب على الطاقة الكهربائية عامي 2022-2023

البيان	2022	2023	نسبة التغير% (MW)
انتاج الطاقة	15,933	17,947	12.6
الطلب على الطاقة	27,728	23,158	-16.5
فائض/ عجز	-11,794	5,211	-55.8

المصدر: وزارة الكهرباء- قسم الإحصاء والتخطيط

سجّل مُعدّل الاستيراد للطاقة الكهربائية انخفاض عام 2023 بنسبة (11.2%) مقارنة بعام2022، لتسجّل (357.7) ميكا واط/ساعة مقابل (403) ميكا واط/ساعة في العام السابق، على النحو المبيّن في جدول (6) سجّلت الطاقة الانتاجية للكهرباء في الخطوط الاستثمارية المحلية ارتفاعاً بنسبة (28.4%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (6,814.7) ميكا واط/ساعة عام 2023 مقابل (5,306.0) ميكا واط/ساعة عام 2022.

جدول (6) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية عامي2022-2023

البيان	2022	2023	نسبة التغير% (MW)
خطوط الطاقة المستوردة	403.0	357.7	-11.2
الخطوط الاستثمارية المحلية	5,306.0	6,814.7	28.4
المجموع	5,709.0	7,172.4	25.6

المصدر: وزارة الكهرباء – قسم التخطيط والاحصاء

5. نشاط البناء والتشييد: سجّل نشاط قطاع البناء والتشييد بالأسعار الثابتة عام2023 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (-11.7%) مقارنة بعام 2022 الذي يسهم هذا القطاع بنسبة (3.5%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، سجّلت القيمة المضافة (7,298.0) مليار دينار مقابل (6,534.5) مليار دينار في عام2022، ويعزى ذلك إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية نتيجة إقرار الموازنة.

6. نشاط النقل والاتصالات والخزن: شهد قطاع النقل والاتصالات انخفاض في مُعدّل نمو السنوي بالأسعار الثابتة خلال عام 2023 وبنسبة (8.2%) مقارنة بعام 2022 سجّلت القيمة المضافة له (17,616.6) مليار دينار عام 2023 مقابل (19,197.3) مليار دينار عام 2022، اذ اسهم بنسبة (8.5%) من الناتج المحلي الإجمالي.

7. نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق: سجّل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاع بنسبة (1.4%) عام2023 مقارنة بالعام 2022، وبنسبة مساهمة بلغت (7.3%) لتبلغ القيمة المضافة له (15,228.9) مليار دينار عام 2023 مقابل (15,023.8) مليار دينار عام 2022 وهذا ناجم عن زيادة شقي الاستهلاك والاستثمار الناجم عن إقرار الموازنة.

8. نشاط المال والتأمين وخدمات العقار: شهد نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة خلال عام 2023 بنسبة انخفاض (11.7%) مقارنة بعام 2022 وبنسبة مساهمة بلغت (4.9%) لتبلغ القيمة المضافة له (10,158.4) مليار دينار عام مقابل (11,505.6) مليار دينار في عام 2022 ويعزى ذلك إلى انخفاض نشاط ملكية دور السكن بنسبة (14.2%) التي تشكّل ما نسبته (4.1%) من إجمالي نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات على الرغم من ارتفاع نشاطات البنوك والتأمين بنسبة (4.8%) والناجم عن استمرار مصرف الرافدين في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة فضلا عن تسهيلات مصرفية لدعم المشاريع استثمارية والتجارية.

9. نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية: شهد هذا القطاع ارتفاع خلال عام 2023 بنسبة (18.3%) مقارنة بعام 2022 سجّلت القيمة المضافة (25,999.9) مليار دينار عام2023 مقابل (21,972.7) مليار دينار في عام2022، ويعزى ذلك الارتفاع الى نشاط الحكومة العامة بنسبة (24.8%) مليار دينار نتيجة إقرار موازنة 2023 واحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسبة إسهامه في الناتج المحلي الاجمالي التي سجّلت (9.9%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، على الرغم من انخفاض نشاط الخدمات الشخصية بنسبة (1.2%)، ولكن هذا الارتفاع يعود إلى نشاط خدمات التنمية الاجتماعية بنسبة (18.3%).

التجارة الخارجية : القطاع الخارجي يعتبر المرآة الحقيقية لاقتصاد البلد بشقية الصادرات والواردات لذلك سيتم الاطلاع على التجارة الخارجية للعراق خلال العامي 2022 – 2023.ان حجم التجارة الخارجية في عام 2023 سجل انخفاضاً بنسبة (4.7%) ليبلغ (165.0) مليار دولار مقابل (173.2) مليار دولار في عام 2022 ويعزى ذلك الى انخفاض قيمة الصادرات للعام 2023 مقارنة بعام 2022 ويبين الجدول (7) انخفاضاً ملحوظاً للصادرات في عام 2023 بنسبة (16.0%) ليبلغ (99.2) مليار دولار مقارنة بعام 2022 والبالغ (118.0) مليار دولار ويعزى ذلك الى انخفاض صادرات النفط الخام بنسبة (16.5%) نتيجة للتخفيضات التي اتخذتها اوبك + خلال عام 2023، إذّ بلغ المعدل الشهري للتصدير (85.5) مليون برميل وبكمية انتاج سنوي بلغت (1026.0) مليون برميل وبسعر (78.5) دولار للبرميل الواحد لعام 2023، بعد ان كانت الكمية المنتجة (1628.7) مليون برميل للعام 2022 ومعدل تصدير شهري بلغ (89.6) مليون برميل بسعر (95) دولار للبرميل، فيما سجّلت الاستيرادات ارتفاعاً بنسبة (19.2%) لتسجّل (65.8) مليار دولار مقابل (55.2) مليار دولار في عام 2022، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستيرادات من الهند بنسبة (73%) نتيجة زيادة استيراد الوقود (الكازولين) بنسبة (68%) ومادة الرز بنسبة (90%) والسكر بنسبة (40%) واللحوم الحمراء بنسبة (15%)

جدول (7) حجم التجارة الخارجية خلال العامي (2022 – 2023) مليون دولار

العام	حجم التجارة الخارجية	الصادرات	الاستيرادات
2022	173,239	118,045	55,194
2023	164,975.6	99,149.2	65,826.4
النمو %	- 4.8	- 16.0	19.3

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي (2023)

التركيب السلعي للصادرات العراقية : يبين الجدول (8) ان فقرة الوقود المعدنية والتي تتضمن (النفط والمنتجات النفطية) اعلى نسبة مساهمة إذ بلغت (99.57%) من اجمالي الصادرات للعام 2023 في حين سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية ، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود ، سلع مصنعة) النسبة المتبقية والبالغة (0.43%) من اجمالي الصادرات لنفس العام وهذا يدل على عمق الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي والاعتماد بشكل كبير على تصدير النفط الخام، الناجم عن ضعف بيئة الاعمال وانخفاض دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وضعف التنويع الاقتصادي مما ينعكس على عدم تنوع الصادرات.

جدول (8) الهيكل السلعي للصادرات العراقية لعامي (2022 – 2023) مليون دولار

المادة	2022	الاهمية النسبية % 2022	2023	% الاهمية النسبية 2022	معدل نمو 2023
المواد الغذائية والحيوانات الحية	32	0.03	228	0.230	551.4
المشروبات والتبغ	0	0.00	0	0.000	-
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	142	0.12	193	0.195	35.92
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	117.864	99.85	98.721	99.568	- 16.3
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0.00	0	0.000	-
المواد الكيمياوية	0	0.00	0	0.000	-
سلع مصنعة	4	0.003	2	0.002	- 50
مكائن ومعدات نقل	0	0.00	5	0.005	-
مصنوعات متنوعة	0	0.00	0	0.000	-
السلع غير المصنفة	0	0.00	0	0.000	-
المجموع	118.045	100	99.149	100.00	- 16.01

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

التركيب السلعي للاستيرادات : يبين الجدول (9) ان فقرة المكائن ومعدات النقل احتلت المرتبة الاولى في نسب المساهمة في اجمالي الاستيرادات والبالغة (38.50%) على الرغم من هذا الارتفاع الا ان اغلب هذه المعدات هي للاستخدام الشخصي. وبنسبة اقل موجهة نحو الانتاج، وتأتي فقرة مصنوعات متنوعة وسلع مصنعة بالمرتبة الثانية بنسبة (15.80%) و (11.40%) على التوالي ، بينما سجلت الفقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم)، (المواد الكيمياوية)، (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية)، (المواد الغذائية والحيوانات الحية) النسبة البالغة (9.8%، 6.7%، 6.4%، 5.4%) على التوالي، اما فقرة (السلع غير المصنفة) فسجلت (2.9%) في حين سجلت فقرة (المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود) ما نسبته (1.8%) وهذا يدل على انخفاض الطلب على السلع التي تدخل في الانتاج نتيجة ضعف الانتاج المحلي، وفي المرتبة الاخيرة جاءت فقرة (المشروبات والتبغ) فقد سجلت (1.3%) من اجمالي الاستيرادات. ان ضعف الانتاج المحلي والاعتماد على الايرادات النفطية فتح الباب امام استيراد السلع الاجنبية والتي استحوذت على السوق الملية وهذا بدوره سيؤدي الى خروج العملة الصعبة لتغطية قيمة الاستيرادات الكبيرة والتي تشمل على الاغلب سلعاً استهلاكية تسهم في جعل الميزان التجاري السلعي غير النفطي في حالة عجز مستمر

ولاسيما ان المواد الغذائية والحيوانات الحية التي تعد من السلع الضرورية تسجل اعلى معدل نمو وبشكل ملحوظ ليسجل (19.3%) خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022 كما ارتفع استيراد المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود بنسبة (19.3%).

جدول (9) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية لعامي (2022 – 2023) مليون دولار

السلع	2022	2023	الاهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	2.980	3.555	5.40
المشروبات والتبغ	718	856	1.30
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	993	1.185	1.80
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	5.409	6.451	9.80
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	3.532	4.213	6.40
المواد الكيمياوية	3.698	4.410	6.70
سلع مصنعة	6.292	7.504	11.40
مكائن ومعدات نقل	21.250	25.343	38.50
مصنوعات متنوعة	8.721	10.400	15.80
السلع غير المصنفة	1.601	1.909	2.90
المجموع	55.194	65.826	100.00

المصدر: البنك المركزي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

الفصل الثالث: التجارب الناجحة لبعض البلدان العربية في التنويع الاقتصادي

تجربة الامارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي : تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية في مجال التنويع الاقتصادي حيث تبنت عددا من استراتيجيات التنويع الاقتصادي، التي استهدفت تقليص دور قطاع النفط في النشاط الاقتصادي وزيادة دور قطاعات تتميز فيها الدولة بمزايا تنافسية مثل السفر والسياحة، الخدمات المالية، التجارة الخارجية، تقني المعلومات والصناعات مثل مكونات الطائرات، وعملت على توفير البيئة الملائمة والمثالية المشجعة للاستثمار الخاص والاستثمارات الخليجية والأجنبية في الدولة، وذلك بتيسير وتحديث الاجراءات، والاعتماد على مبدأ الحكومة الذكية، وتوفير شبكات للخدمات الأساسية سواء للطرق أو الاتصالات أو المطارات والموانئ و المناطق الحرة.

أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي في الامارات: هناك عدة أهداف تسعى دولة الامارات العربية المتحدة الى تحقيق من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية

1- الاعتماد على مصادر أخرى للدخل والتخلص من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد.
2- تجنب الاثار السلبية الناجمة عن التذبذب في أسعار النفط في الأسواق العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.
3- الاحتفاظ بنصيب الأجيال القادمة من الموارد النفطية لتحقيق التنمية المستدامة تفاديا لنضوب هذا المورد.
4- الاعتماد علة القطاعات الانتاجية والخدمية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والمستوى المعيشي الجيد لسكانها حتى بعد نفاذ المخزون النفطي .
5- تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات وتصدير الفائض منها.
6- تطوير الصادرات الوطنية والحد من الواردات وخفض فاتورتها لتحقيق التوازن.
7- توسيع القاعدة الاقتصادية لتحقيق رؤية الامارات 2021 والتحول حنو اقتصاد معرفي تنافسي عالي الانتاجية قائم على البحوث والابتكارات.

الجدول (10) يبين نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لدولة الامارات العربية المتحدة

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة مساهمة الناتج المحلي غير النفطي	69.4	68.6	69.1	71.4	70.6	71.6	71.3	72.8	72.5	74.3

المصدر: تقارير سنوية للهيئة التنافسية والاحصاء ووزارة الاقتصاد الاماراتي

https://www.economy.gov.ae/EconomicalReports, consulté le 15/08/2021

يبين الجدول (10) ان الدولة حققت نتائج هامة وايجابية على مستوى نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة المساهمة من 69.4 في عام 2014 لتبلغ 74.3 في عام 2023 وبعد النجاح الملفت لسياسة التنويع الاقتصادي التي توجت بتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الاجمالي اتجهت الدولة نحو تبني استراتيجية متكاملة لاقتصاد ما بعد النفط " كاطار عام للانتقال بمسيرة التنمية في الامارات الى مرحلة جديدة من النمو والتطور، استنادا الى تطوير قطاعات اقتصادية جديدة وتعزيز كفاءة وفعالية القطاعات القائمة بالتزامن مع بناء أجيال قادرة على قيادة اقتصاد وطني يتسم بالاستدامة والتوازن، وبناء القدرات الذاتية وتوسيع القاعدة الانتاجي وتحقيق المزيد من النجاح في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل.

تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي : كانت ولا تزال الخطط التنموية التي انتهجتها السعودية تلح على أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية للبلد بتقليل الاعتماد على النفط كونه مورد ناضب من جهة وتذبذب أسعاره ودرجة الطلب عليه من جهة أخرى، كما أن احتدام الأزمات الاقتصادية وتكررها نتيجة تقلبات أسعار النفط أصبحت عائقا أمام تقدم مسار المملكة العربية السعودية في تحقيق أهدافها التنموية، مما جعل تنويع الاقتصاد هدفاً استراتيجياً في جميع خططها التنموية. (المطيري، 2022، صفحة 137) لتنوع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030 من أجل تطوير الاقتصاد وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية السعودية 2030 مرتكزة على عدة إصلاحات هيكلية، ومبادرات ضخمة لتنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وكان من ضمن المبادرات إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار عام 2021 والتي تعد خارطة طريق للاقتصاد والاستثمار السعودي، وكان لهذه الإصلاحات والمبادرات دور فعال في النتائج الكبيرة التي حققها الاقتصاد السعودي في عام 2023، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي. (سعدي وشريف، 2024، صفحة 153) تعكس رؤية المملكة 2030 تصميمها على أن تصبح قوة استثمارية عالمية وأن تعزز قطاعها وعائداتها غير النفطية بدرجة عالية، وسيؤدي تنفيذ هذه الرؤية إلى تغير تركيبة القطاعات للاقتصاد السعودي، ليصبح قطاعي التصنيع والخدمات ركائز النمو المستدام لاقتصاد المملكة. (هافرلاند ودرندري، 2021، صفحة 7) ومن المتوقع توسع قطاع الصناعات التحويلية بأكثر من 8% سنوياً خلال العقد القادم، مما يزيد حصته النسبية إلى ما يقارب 12% من إجمالي النشاط الاقتصادي، كما يتوقع أيضا أن ينمو قطاع الخدمات بنحو 10% سنويا مما يعني ارتفاع صيب هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي النسبي في عام 2030 إلى ما يقارب 40%، كما أنه من المتوقع أن يصبح النمو المستمر في قطاع النفط والغاز الأساسي أكثر اعتدالا إلى حد ما من التوسيع السريع في القطاعات المحورية للتنويع، الذي من المقرر أن تنخفض حصتها تدريجيا بالتزامن مع ازدياد عملية التنويع، غير أن هذا لا يعني تضاؤل أهمية النفط والغاز.تضمنت الرؤية 10 محاور أساسية، بهدف تنويع الاقتصاد السعودي وجعله أكثر تنافسية، وشملت الرؤية خطط تهدف إلى: (حسن و وأخرون، 2023، صفحة 18)

1- تحسين مستويات التعليم وزيادة تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في المؤسسات الحكومية؛
2- رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 35%؛
3- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%،
4- رفع حجم الاقتصاد إلى المرتبات المتقدة بحلول عام 2030؛
5- خفيض معدلات البطالة؛

6- رفع رأس مال صناديق الاستثمارات العامة إلى حوالي 7 تريليون ﷼ سعودي بحلول عام 2030؛
7- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى نحو (تريليون ﷼ سعودي)؛
8- رفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى حوالي 50% إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
9- تحسين مؤشرات التنافسية العالمية؛
10-زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 6%، والارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي إلى مركز متقدم.

يتسم الاقتصاد السعودي بتجربة متميزة من النمو حيث استطاع خلال فترة زمنية وجيزة لا تتجاوز ربع قرن من الزمان أن يحقق نمواً متوازناً نتيجة الإصلاحات الجارية للحد من الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل وتعزيز لتنافسية، ويمكن تقديم أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد السعودي على النحو التالي: (مركز البحوث والمعلومات،2022، صفحة 8)

- إتباع سياسة الاقتصاد الحر بإفساح المجال للقطاع الخاص سواء في شكل مؤسسات أو شركات لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية في إطار الالتزام بالأنظمة والضوابط الهادفة لسلامة هذه الممارسة مع ترك آلية السوق تنظيم حركة هذه الأنشطة؛
- المكانة العالمية لاقتصاد المملكة العربية السعودية وثقلها المؤثر في مجموعة العشرين G20 التي تضم تسع عشرة دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك للدور الإيجابي والمؤثر للمملكة في تعزيز استقرار أسواق الطاقة العالمية من خلال دورها الفاعل في السوق البترولية العالمية، ولكبر حجم ناتجها المحلي الإجمالي.

واقع التنوع الاقتصادي على الاقتصاد السعودي للفترة (2016-2022): عرف الاقتصاد السعودي تطورا كبيرة، فمنذ بدأ تنفيذ خطة الإصلاح في ظل "رؤية السعودية 2030" عام 2016، ورغم تراجع النشاط الاقتصادي الناتج عن تداعيات كوفيد-19، أحرزت السعودية تقدماً على مسار تنويع اقتصادها من خلال تخفيض مساهمة القطاع النفطي في مختلف أبعاد الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والإيرادات.

تطور الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (2016-2022): واصل الاقتصاد السعودي مسيرة نموه وارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3.257 مليار ﷼ سعودي عام 2021 إلى 4.155 مليار ﷼ سعودي عام 2022 بمعدل نمو سنوي قدره 27,6%، ويعود هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 74,8% وكذا ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 11,8%.

الجدول (11) الناتج المحلي الاجمالي السعودي ونسبة مساهمة الانشطة النفطية والغير نفطية فيه خلال الفترة (2016 - 2022) / مليار ريال سعودي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الانشطة النفطية	نسبة المساهمة %	الانشطة غير النفطية	نسبة المساهمة %	الانشطة الحكومية	نسبة المساهمة %	صافي الضرائب على المنتجات	نسبة المساهمة %
2016	2.497	588	23.5	1.396	56	487	19.5	26	1
2017	2.681	727	27	1.439	54	491	18	23	1
2018	3.174	1.078	34	1.452	46	559	18	85	2
2019	3.144	950	30	1.519	48	583	19	92	3
2020	2.753	604	22	1.455	53	577	21	117	4
2021	3.257	920	28	1.562	48	577	18	198	6
2022	4.157	1.608	39	1.754	42	603	14.5	191	4.5

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء https://www.stats.gov.sa/ar

تتوزع مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بين الأنشطة النفطية، الأنشطة غير النفطية، الأنشطة الحكومية، صافي الضرائب على المنتجات، ولقد حققت الأنشطة غير النفطية أعلى نسبة مساهمة بلغت 42% سنة 2022 وذلك بفضل تعزيز الجهود لتنويع القاعدة الاقتصادية، تليها الأنشطة النفطية بنسبة 39% ثم الأنشطة الحكومية بمساهمة بلغت 14,5% وأخيراً صافي الضرائب على المنتجات ب 4,5%؛ ومن المتوقع أن يحقق القطاع غير النفطي في السعودية معدلات نمو قوية، واستمرار تحقيق فائض مالي، كما يتوقع أيضا أن يستفيد النشاط الاقتصادي من استمرار زخم الإصلاحات ومع أن السعودية

تستهدف التقليل من اعتمادها على الطاقة لتنمية الاقتصاد، إلا أنه لا يمكن إغفال دورها الريادي في أسواق النفط العالمية، مع استمرار إجراءات دفع النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي.

الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات :

1- إن حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة اتخذ مسارا تصاعديًا إلا إن نسبة مساهمة قطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم يتغير بشكل الكبير خلال الفترة (2014-2022)، اذ يحتل قطاع التعدين الجزء الأكبر من تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث تراوحت مساهمته بين 52.61% في 2014 و 61% في 2022. **وقد استنتج من هذا ان قطاع التعدين والمقالع** المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي ويعزى الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً وان هذا الارتفاع يتماشى مع ارتفاع أسعار النفط بعد جائحة كورونا وزيادة الطلب العالمي وعلى الرغم من النمو الجيد الذي حققته معظم القطاعات الأخرى، لايزال قطاع التعدين والمقالع مهيمنا على باقي قطاعات الأخرى.

2- إن سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية، وتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحديًا كبيرًا للاقتصاد العراقي حاضرا ومستقبلاً، نتيجة لاعتماده الكبير على النفط، ان فقرة الوقود المعدنية والتي تتضمن (النفط والمنتجات النفطية) اعلى نسبة مساهمة إذ بلغت (99.57%) من اجمالي الصادرات للعام 2023 في حين سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية ، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود ، سلع مصنعة) النسبة المتبقية والبالغة (0.43%) من اجمالي الصادرات لنفس العام وهذا يدل على عمق الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي والاعتماد بشكل كبير على تصدير النفط الخام نستنتج من هذا ضعف بيئة الاعمال وانخفاض دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وضعف التنويع الاقتصادي مما ينعكس على عدم تنوع الصادرات.

3- اتسم الميزان التجاري السلعي غير النفطي في حالة عجز مستمر ولاسيما ان المواد الغذائية والحيوانات الحية التي تعد من السلع الضرورية تسجل اعلى معدل نمو وبشكل ملحوظ ليسجل (19.3%) خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022 كما ارتفع استيراد المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود بنسبة (19.3%). نستنتج من ذلك ضعف الانتاج المحلي والاعتماد على الايرادات النفطية فتح الباب امام استيراد السلع الاجنبية والتي استحوذت على السوق المحلية وهذا بدوره سيؤدي الى خروج العملة الصعبة لتغطية قيمة الاستيرادات الكبيرة والتي تشمل على الاغلب سلعاً استهلاكية تسهم في جعل الميزان التجاري السلعي غير النفطي حالة عجز مستمر.

4- استنتج البحث ان الاقتصاد العراقي أتسم بالاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي بفعل الاعتماد الاساسي والرئيسي على النفط الخام في تمويل موارده الذي تسبب بزيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الاجمالي على حساب تراجع انتاجية قطاعات الاقتصاد الاساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة.

5- أستمر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن عدم قدرة المنتج المحلي منافسة المنتجات المستوردة، وظل القطاع النفطي هو المهيمن والمساهم الاكبر في توليد الناتج المحلي طوال العقود الماضية.

التوصيات

يوصي البحث بمجموعة من التوصيات التي ينصح العمل بها لتجاوز المعوقات وبلوغ الاهداف منها:

1– العمل على إعادة تأهيل القطاعات الانتاجية في الإقتصاد الوطني وبالتركيز على قطاعات (الزراعة، الصناعة، السياحة) وكل ما يرتبط بها من قطاعات داعمة وضامنة لعملها وسيرها بالشكل السليم ومن دون عوائق، ومن أهم ما يرتبط بتطوير قطاعات الإقتصاد الوطني هو توفير قاعدة متينة وسليمة من البنى التحتية التي تُعد الشرط الضروري لإقامة وتطوير أي مشروع أو مؤسسة عمل في الإقتصاد العراقي، لذا يجب العمل أولاً على الإستثمار في مجالات البنى التحتية كافة من خلال عقد شراكات مع مؤسسات أجنبية لهذا الغرض.

2-اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتوفير فرص عمل منتجة للقوى العاملة الوطنية في واعطاء الاولوية للتدريب والتأهيل ووضع البرامج التعليمية وتكوين المهارات التي تلائم احتياجات القطاعات الاقتصادية في تلك الدول.

3-ضرورة دعم الجهود المبذولة نحو تعظيم الفائدة من الموارد الزراعية المتاحة بالاعتماد على الامكانات الذاتية من ناحية، والسعي للحصول على التقانة الزراعية المتطورة واستخدامها في الزراعة من ناحية اخرى، لتطوير الانتاج المحلي كما ونوعا وخفض كلفه، وتحقيق القدرة على بلوغ نسب عالية من الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والغذائية، والعمل على تنميتها بهدف تصديرها لاحقا ولاسيما التي يتوقع ان ترتفع اسعارها في السوق العالمية ووفقا للمزايا النسبية والتنافسية.

4-العمل على متابعة الإصلاحات والتطورات التي حدثت في المؤشرات الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي وسبل معالجة الاختلالات في تلك المؤشرات والعمل على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي والشروع بعمليات الإصلاح الاقتصادي وفتح المجال إما القطاع الخاص للقيام بدوره في الحياة الاقتصادية.

5-دعم القطاع الخاص وإتاحة الفرصة امامه ليقوم بدوره الطبيعي، ولكنه لن يتمكن من القيام بهذا إذ لم يجد العاملون فيه دعائم قانونية تثبت حقوقهم في مجالات الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية وغيرها من الحقوق التي يتمتع بها العاملون في القطاع الحكومي. لذا يجب سن القوانين الخاصة لضمانات العمل في القطاع الخاص، من أجل تحفيف شدة الطلب على العمل في القطاع الحكومي، ومن أجل حل جانب من البطالة المقنعة التي تعانيها العديد من المؤسسات الحكومية.

6-الاستفادة من الخبرات وتجارب دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في التنوع الاقتصادي وتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي والاعتماد على بقية القطاعات الأخرى في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر

1. احمد ضيف، واحمد عزيز (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصادات شمال افريقيا ص 22.
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية إحصاءات 2023
3. البنك المركزي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
4. التقرير السنوي للبنك المركزي (2023)
5. جاسم، عبير محمد، وسهيلة عبد الزهرة. (2019). التنويع الاقتصادي. ص233
6. جمال قاسم حسن، و وأخرون. (2023). التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات دراسات اقتصادية(118).
7. الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي للسنوات 2014 - 2022، وزارة التخطيط، بغداد، العراق.
8. ديفيد هافرلاند، وعبد الإله درندري. (2021). التنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030: التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام. السعودية: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية.
9. الشبيبي، احمد صدام عبد الصاحب . (2007). سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ص7.
10. كريمة بقة وعلي عز الدين. (2023). التنويع الاقتصادي في الامارات دراسة تحليلية خلال الفترة من (2000 – 2020)، ملة التنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، ص 100.
11. مركز البحوث والمعلومات. (2022). أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة على تنويع القاعدة الاقتصادية (تطلعات رؤية 2030). السعودية: غرفة الرياض.
12. المطيري، عثمان حزام. (سبتمبر, 2022). أثر السياسيات المالية على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2020. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية 6 (23).
13. هاجر سعدي، ومراد شريف.(2024). التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير في ظل رؤية المملكة 2030 للفترة (2016 - 2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 09 العدد 01 (2024).
14. الهيئة العامة للإحصاء https://www.stats.gov.sa/ar

15.وزارة التخطيط، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً). التقرير السنوي 2023.
16.وزارة الصناعة والمعادن، قسم التخطيط والاحصاء، 2023.
17.وزارة الكهرباء، قسم الإحصاء والتخطيط، 2023.
18.يعقوبي، محمد. (2020). أبعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة التحول نحو اقتصاد السوق ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد1 ، ص 322
19.Al-Jawari, M., Radhi, K. H., & al Mamouri, A. O. (2024). Examining the Relationship between Economic Diversification and Sectoral Linkages: Insights from the Iraqi Economy. *International Journal of Religion*, *5*(8), 1046-1056.
20.Al-Tai, Bashir Hadi Ouda (2021): The Role and Importance of Economic Diversification in Iraq: Conditions and Measurement Mechanisms: A Quantitative Study for the Years 2003-2019, Algeria, North African Economics QJAE, Special Issue (2024) 153 Journal, Hassiba Ben Bouali University of Chlef - Globalization and North African Economies Laboratory, Vol. 17, No. 26, pp. 14-28.
21.Awad, K. R., Abbas, S. H., & Obed, M. K. (2023). Analysis of the relationship between some indicators of sustainable development and economic growth in Iraq for the period (2004-2020). Revenue Journal: Management and Entrepreneurship, 1(2), 90-98.
22.Faisal, Asra Faleh (2023): Diversification of National Income Sources in Iraq: Reality and Available Options for the Period 2003-2020, Iraq, Journal of Economic Sciences, University of Basrah, Faculty of Administration and Economics, Vol. 18, No. 69, pp. 5-18.
23.Mahmoud, S. F., & Al-Sabbagh, H. A. Z. (2022). The contribution of the agricultural sector to the strengthening of Iraq’s economic diversification strategy for the period (2004-2019). Tikrit journal for agricultural sciences, 22(2), 20-35.
24.Shaaibith, S. J., Hamza, A. M. R., Al Dulaimi, H. A., & Mohammed, S. R.(2024). Economic Diversification to Counter Oil Shocks in the Iraqi Economy and Its Role in Development for the Period (2004-2022). Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences. QJAE, Special Issue (2024).p:146-147.
25.usman, z., &landry, d. (2021). Economic Diversification in Africa: How and why it Matters. Carnegie Endowment For International Peace.